

Distr.: General
28 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في
القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدم من مؤسسة معارج للسلام والتنمية، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* يصدر هذا البيان بدون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

200115 200115 14-65443 (A)



البيان

توافق مؤسسة المعارج تماما على أن التعليم حق من حقوق الإنسان وركيزة أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلام. وندرك المساهمة والأثر الكبيرين اللذين كانا لإعلان ومنهاج عمل بيجين في إنشاء إطار عالمي لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، ونثني بوجه خاص على اهتمامهما بالمساواة في حصول المرأة على تعليم وتدريب غير قائمين على التمييز.

ومن المعروف على نطاق واسع أن الفتاة، عندما تحصل على التعليم، فإن فوائد ذلك تمتد لتشمل أسرتها ومجتمعها المحلي وتحقيق التنمية الشاملة لبلدها. فالمرأة المتعلمة يزيد احتمال حصولها على عمل مدرّ للدخل، بل إن الدراسات تشير إلى أن النساء عندما يحصلن على دخل، فإنهن يُعدن عادةً استثمار ٩٠ في المائة منه في ما يعود بالنفع على أسرهن ومجتمعهن المحلي. وعندما تواظب الفتيات على الدراسة إلى ما بعد الصف السابع، يزيد احتمال زواجهن في وقت لاحق، وتقل احتمالات وفاتهن في أثناء الحمل أو الولادة، ويُنجبن أطفالا أوفر صحة ويُلحقنهم بالمدارس.

وقد أحرز تقدم قوي على مدى السنوات العشرين الماضية لتضييق الفجوة بين الجنسين في التعليم وكفالة حصول مزيد من الأطفال، فتيانا وفتيات، على التعليم الابتدائي. وقد كان للأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الهدف ٢ المتمثل في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي والهدف ٣ المتمثل في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بعض الآثار الإيجابية. فقد تحسّن معدل التعليم الابتدائي في البلدان النامية حيث يبلغ الآن ٩٠ في المائة، ونرحب بالأخبار التي تفيد بأن التفاوت بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية يتقلص باطراد وبأنه تقلص بالفعل في بعض المناطق.

ولكن على الرغم من هذه المكاسب، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه لتضييق الفجوة بين الجنسين، خاصة في المراحل الثانوية. فكفالة استمرار الفتيات في الدراسة حتى نهاية مرحلة التعليم الثانوي العالي أمر بالغ الأهمية، إذ تشير الأدلة إلى أن ذلك ضروري لكفالة تحقيق الفوائد المتعددة لتعليم الفتيات. فلا تزال المرأة تشكل ثلثي السكان الأميين في العالم، وأما في المناطق التي يستمر فيها الفقر والتزاع وفي المناطق النائية والأماكن التي تزداد فيها احتمالات تعرّض الفتيات والنساء للاستبعاد الاجتماعي، فإن معدل التحاق الفتيات بالمدارس من المحتمل أن يقل عن ذلك بكثير.

وإننا إذ نؤكد على إعلان بيجين الذي دعا قبل ٢٠ عاما إلى تحسين جودة التعليم، نلاحظ أن هذا العامل الحاسم قد أُغفل إلى حد كبير على مدى العقدين الماضيين. ونأسف لعدم وجود أي غايات أو مؤشرات في الأهداف الإنمائية للألفية لقياس جودة التعليم الفعلية،

وهو ما أضحى الآن قضية خطيرة تتطلب اهتماما عاجلا. ونشعر بالقلق إزاء الاستنتاجات الأخيرة الواردة في التقرير العالمي الحادي عشر لرصد التعليم للجميع، والصادر بتكليف من اليونيسكو، حيث جاء فيها أن ثلث الأطفال في سن المدرسة، بغض النظر عما إذا كانوا ملتحقين بها أم لا، لا يتعلمون المهارات الأساسية. ومن ثم، نرحب بأهداف التنمية المستدامة المقترحة الواردة في الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية، ولا سيما الهدف 4، الذي يدعو إلى تمتع الجميع بتعليم جامع وعادل وجيد.

ويعتمد الحصول على تعليم جيد على عدد من العوامل، يمثل توافر المعلم أحد جوانبها المهمة. غير أن من المؤسف أن التحسن الملحوظ في معدلات الالتحاق بالمدارس على مدى العقدين الماضيين، لا يقابله وجود عدد متناسب من أعضاء هيئة التدريس الإضافيين في عدد من الأماكن؛ ويساورنا القلق إزاء الاستنتاجات التي تشير إلى أن نسبة المعلمين إلى الطلاب لا تزال مرتفعة ارتفاعا مفرطا في عدد من البلدان، مما يؤدي إلى اكتظاظ فصول الدراسة، وهو ما يعوق تحقيق التنمية التربوية للطلاب. وثمة اتجاه آخر مثير للقلق هو الاستعانة بهيئة تدريس غير مؤهلة لسد العجز في عدد المعلمين.

وثمة حاجة إلى الاستثمار بقوة في استقدام المعلمين وتدريبهم، ويجب على الحكومات كفاءة وجود أعداد كافية من المعلمات والمعلمين ممن يتمتعون بطائفة واسعة من المهارات اللازمة لتحقيق هدف التعليم الجامع. فوجود معلمات في جميع مستويات التعليم المدرسي عامل مهم في تحقيق مزيد من المساواة بين الجنسين في التعليم، لأن من المعروف أن المعلمات يساهمن في زيادة معدلات الحضور في صفوف الفتيات وتحسين نتائجهن التعليمية، خاصة في البيئات التي يطغى عليها الطابع التقليدي، حيث يُفرض مزيد من القيود على حركة الفتيات والشابات ولا يُمنحن سوى قدر ضئيل من الخيارات الحياتية. وقد أظهرت الدراسات أنه عندما يزيد عدد المعلمات، ولا سيما في المناطق الريفية في البلدان النامية، يتحسن كل من حصول الفتيات على التعليم ونتائج تحصيلهن العلمي.

وعلى المستوى العملي، يمكن أن يكون الاستثمار في البنية التحتية عاملا آخر يمكن أن يُشجّع الفتيات على الالتحاق بالمدارس ومواصلة الدراسة إلى ما بعد بداية مرحلة المراهقة. وإدراكا للصلة بين عدم وجود مرافق صرف صحي نظيفة وآمنة ومنفصلة ومأمونة في المدارس وبين ارتفاع معدل التغيب والتسرب في صفوف الفتيات، يجب على الحكومات أن تلتزم بالاستثمار في المرافق اللازمة للفتيات والشابات في جميع المؤسسات التعليمية. ومن المهم أيضا كفاءة أن يكون بإمكان الفتيات والنساء من ذوي الإعاقة استخدام هذه المرافق بسهولة.

ونؤكد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ونرفض التمييزات الجنسانية الضارة في المناهج الدراسية والمواد التعليمية، والتي تؤدي إلى ترسيخ أدوار الجنسين التقليدية والحد من فرص التعلم والخيارات الوظيفية المتاحة أمام الفتيات والنساء. ويجب تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال التعليم. وإلى جانب تنقيح الكتب الدراسية لإزالة ما بها من تمييزات جنسانية، ينبغي إدراج المساواة بين الجنسين على نطاق مجموعة متنوعة من المواد الدراسية، وينبغي أيضا أن يتلقى المعلمون والمربون تدريبا على التوعية بالمسائل الجنسانية من أجل القضاء على أوجه التحيز الذي يمكن أن يؤدي في بعض الأحيان إلى ممارسات تمييزية في قاعات الدراسة.

وتستلزم كفالة تمتع كل فتاة وامرأة بحقوقها المكفولة للجميع في التعليم أن تعترف الحكومات أيضا بالأسباب الجذرية التي تعرقل حصولها عليه وتسبب في تسرب الفتيات من المدرسة في وقت مبكر، وأن تعالج تلك الأسباب. فمسائل من قبيل الزواج والحمل المبكرين والرسوم المدرسية غير الميسورة وتحمل عبء الأعمال المنزلية الثقيل من سن مبكرة، وطول المسافة إلى المدرسة، وعدم وجود مرافق صرف صحي في المؤسسات التعليمية، والخوف من التعرض للتحرش سواء من التلاميذ أو من المدرسين، والتمييزات الجنسانية التي تبخس قيمة تعليم الفتيات، هي عوامل تساهم جميعا في عرقلة حصول الفتيات والنساء على حقهن في التعليم. واعترافا بأن أشد الفئات ضعفا من الفتيات والنساء، ولا سيما ذوات الإعاقة والفقيرات والريفيات والمنتديات إلى الشعوب الأصلية واللاتي هن في حالات نزاع، غالبا ما تفوتن فرصة الحصول على تعليم، يجب أن تؤكد خطة ما بعد عام ٢٠١٥ مبدأ التعليم الجامع والعدل، لكفالة عدم تخلف الفئات الأشد ضعفا من الفتيات والنساء عن الركب وعدم وقوعهن في شرك حياة يعانين فيه من الحرمان.

ونثني على ما ورد في إعلان بيجين من آفاق تطلعية ودعوته إلى تحسين فرص حصول الفتيات والنساء على التعليم والتدريب في المجالات الفنية، حيث لا يزال تمثيلهن فيها تمثيلا ناقصا للغاية. ويتعين على الحكومات أن تدرس تنفيذ استراتيجيات وطنية لتشجيع مزيد من الفتيات والنساء على الدراسة والتماس مسارات مهنية في المجالات التقنية المتمثلة في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. ونثني على الاستراتيجيات التي تسعى إلى تشجيع مزيد من النساء والفتيات على مواصلة الدراسة ومسارات مهنية في هذه المجالات، مثل توفير المنح الدراسية، والاستعانة بأمثلة النساء والموجهات اللاتي يُقتدى بهن، والقضاء على التمييزات الجنسانية وهيئة بيئات غير قائمة على التمييز في الفصول الدراسية لكفالة المساواة في المعاملة بين الفتيان والفتيات داخلها.

ونشعر بالقلق إزاء عدم تمتع النساء والفتيات، لا سيما في البلدان النامية، بفرص الحصول على التعليم العالي واكتساب المهارات والكفاءات المهمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي أضحت الآن ذات أهمية في الحصول على عمل يستلزم توفر المهارات في هذا العصر التكنولوجي. والمرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل صارخ في هذا القطاع، خاصة على مستويات صنع القرار، فهي لا تشكل سوى ٣٠ في المائة من القوة العاملة. ويجب تشجيع المزيد من الفتيات والنساء على مواصلة التعليم والتدريب في هذا المجال الذي يمكن أن يزيد من آفاق ترقّيهن المهني بشكل كبير ويتيح لهن المساهمة في التنمية التكنولوجية لبلداهن. ومن المهم أن يركز التدريب المهني للنساء والفتيات على تطوير مجموعات المهارات التي تلي مطالب العمل الحالية وتتضمن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتأكيداً على ما للتعليم الجيد والعادل والجامع من قوة، بوصفه محركاً لتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى وأحد أبعث طرق المساهمة في تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، يجب على واضعي السياسات تخصيص قدر كاف من الموارد والاهتمام لكفالة وضع التعليم في صلب خطة ما بعد عام ٢٠١٥ ضماناً لتحقيق التنمية المستدامة للجميع.